

الفصل 3: عرض النقود و المجمعات النقدية

تعريف العرض النقدي

على مستوى بلد أو مجموعة دول تشترك في عملة ما ، عرض النقود هي كمية الأموال المتداولة في لحظة معينة ، أو بالأحرى هي مجموعة من المحتمل أن يتم تحويلها من وسائل الدفع إلى نقد في وقت قصير ، لذا فهي جميع الأصول التي تسمح بالتحرك من الديون ، على إقليم معين ، دون تأخير و دون مخاطر خسارة رأس المال. قد يكون الدين قديماً أو يتوافق مع تبادل في السعر وقت استخدام العملة. مجاميع الأموال تشمل جميع وسائل دفع الأعوان ، ومن بين استثماراتهم المالية ، تلك التي تستطيع تستخدم في تسوية المعاملات بعد تحويلها بسهولة وسرعة إلى وسائل الدفع ، دون مخاطر كبيرة من خسارة رأس المال. يجب التأكيد على أن الكتلة النقدية تحتوي فقط على العملة التي يحتمل أن ينفقها الأعوان التي تستثني العملات التي تملكها وتحفظ بها البنوك والمؤسسات المالية.

المجمعات النقدية:

هو مقدار النقود المتداولة و المبالغ المستحقة لبعض للمؤسسات المالية. داخل منطقة اليورو ، يشمل عرض النقود عدة مجاميع. يتم تعيينها من قبل البنك المركزي الأوروبي. تحدد مجاميع النقود وسائل الدفع والأصول الأدوات المالية التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى وسائل دفع دون مخاطرة كبيرة في خسارة رأس المال. يتم تقديمها في شكل مجاميع يرمز لها بحرف M ويرافقه أرقام تتراوح من 1 إلى 3 حسب درجة السيولة المتناقصة.

M1:

يشمل هذا المجموع العملات المعدنية والأوراق النقدية المتداولة والودائع في الحسابات الجارية. تمثل الأموال الأساسية M1 جميع الالتزامات و الأدوات النقدية للبنك المركزي (العاملات المعدنية والأوراق النقدية المتداولة ، العملة النقدية المسجلة من قبل البنك المركزي). حصة العملات المعدنية والأوراق النقدية المتداولة أكثر الودائع تحت الطلب. يمثل عرض النقود بالمعنى الضيق ويحدد الأصول السائلة ، القابلة للقسمة ، وقابلة للتحويل ، وبدون مقابل وبدون تكلفة معاملات.

M2:

إلى المجموعة الأولى M1 ، تضاف الحسابات على دفاتر الحسابات المقيمين بالإضافة إلى الودائع التي مدتها تصل إلى عامين وودائع تخضع لإخطار سداد مدتها أقل أو يساوي ثلاثة أشهر (على سبيل المثال ، للجزائر حساب توفير الإسكان وحسابات التوفير) .

M3:

M3 يتم الحصول عليها عن طريق إضافة (SICAVs ، UCITS ، FCPs) إلى M2، وكذلك سندات الدين ذات المدة القصوى تساوي عامين. هذه الأدوات قابلة للتداول في سوق المال الصادرة عن المؤسسات المالية النقدية (MFIs) ، والتي تمثل الأصول التي درجتها سيولتها عالية مع وجود مخاطر قليلة بفقدان رأس المال في حالة التصفية (على سبيل المثال UCITS النقدية ، وشهادة الإيداع ، والديون أقل أو يساوي عامين) ، إلى هذا يضيف أدوات الخزينة والأوراق التجارية و أدوات متوسطة الأجل الصادرة عن الشركات غير المالية ، مع تكاليف معاملات كبيرة وغير قابلة للتحويل و / أو لا يقبل القسمة والعائد

لفترة طويلة ، تم التعبير عن النقود بكمية معينة من المعادن الثمينة الذهب والفضة ، وهي ثنائية المعدن أو أحادية المعدن. من الناحية النظرية ، فإن عرض النقود يكون مساوياً للاحتياطيات المعدنية في خزائن البنوك المركزية.

اختفى هذا النظام نهائياً في 15 أغسطس 1971 عندما تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل عملتهم إلى الذهب ، والتي كانت ، منذ اتفاقيات بريتون وودز ، بمثابة العملة المعيارية والاحتياطية العالمية للبنوك المركزية.

مكونات المعروض النقدي عبارة عن مجاميع. هذه المجاميع النقدية هي مؤشرات إحصائية تجمع وسائل الدفع التي يحتفظ بها الأعران في مجموعات متجانسة من إقليم اقتصادي معين. هناك عدة مستويات من المجاميع الإحصائية في المعروض النقدي حسب درجة السيولة.

الأوراق النقدية والعملات المعدنية تشكل جزء بسيط من العملة المتداولة وتمثل العملة الكتابية الآن أكثر من 90%. إذا كان

البنك المركزي ينتج النقود الورقية ، فإن البنوك تقوم بإنشاء النقود الكتابية من خلال منح قروض تحت رعاية البنوك

المركزية. وهكذا وفقاً للقول المأثور "الاعتمادات تجعل الودائع" كمثال توضيحي عندما يحصل شخص على قرض من قبل بنك تجاري لشراء منزل من شخص آخر فإن هذا الأخير لا يستخدم الأموال على الفور فيقوم بإيداعها في بنكه.

وفقاً لعلماء النقد ، فإن مستوى عرض النقود مهم لأن له تأثيراً مباشراً على التضخم ، إذا أخذنا المعادلة $MV = PY$ حيث

تمثل M عرض النقود ، V "سرعة النقود" ، عدد مرات الوحدة النقدية يتغير كل عام ، P هو متوسط سعر المنتجات المباعة

كل عام (الإيرادات الوطني). بمعنى آخر ، إذا زاد عرض النقود بشكل أسرع من نمو الناتج القومي الإجمالي ، من المرجح أن

يتبعه التضخم

الخاتمة:

يمكننا ترتيب المجاميع النقدية وفقاً للجدول أدناه:

$M1 =$ النقود الورقية + النقود المساعدة	$+ M2 = M1$	$M2 = M3 +$ الودائع في
+	الودائع الآجلة (حساب التوفير ،	العملات الأجنبية وكذلك
الودائع تحت الطلب	السكن) وكذلك أصول	استثمارات لأجل
	سوق المال (باستثناء	
	سوق ما بين البنوك)	

يبدو أن حجم مجاميع $M1$ في البلدان المتقدمة يميل إلى الانخفاض لترك مساحة كبيرة للاستثمارات المدرة للفائدة (حساب

التوفير ، الإسكان وكذلك الأصول بالعملات الأجنبية وكذلك الاستثمارات لأجل (UCITS). إنهم يبحثون قبل كل شيء عن

تطوير عملية تمويل اقتصاد لإشراك حاملي رأس المال بأشكاله المختلفة، فالمعروض النقدي المتداول في جميع البلدان يجمع

جميع أشكال العملات المستخدمة خلال مختلف عمليات الصرف.